مدى تأثير تطبيق معايير رقابة جودة المراجعة في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية دراسة ميدانية

سلطان حسن محمد الحالمي*

تاريخ تسلُّم البحث : 2019/2/22م تاريخ قبول النشر: 2019/7/16م

الملخص

تستهدف الدراسة التعرف إلى مدى تأثير تطبيق معايير جودة المراجعة (متطلبات مسؤوليات القيادة، ومتطلبات قواعد السلوك المهني، ومتطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء، ومتطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل ، ومتطلبات أداء عملية المراجعة ، ومتطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات) في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في الجمهورية اليمنية ، وتمثلت عينة الدراسة في المراجعين المزاولين للمهنة في اليمن ، وكذا المراجعون الداخليون في البنوك.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير جودة المراجعة (متطلبات مسؤوليات القيادة ، ومتطلبات قواعد السلوك المهني ، ومتطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل، ومتطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات) وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن ، وعدم وجود علاقة بين متطلبات قبول واستمرار العلاقة مع العملاء ومتطلبات أداء عملية المراجعة وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

الكلمات المفتاحية: معايير رقابة جودة المراجعة، شفافية القوائم المالية، البنوك اليمنية.

المقدمة:

تجلت أهمية مراجعة البيانات المالية من قبل مراجع الحسابات الخارجي المستقل من كونها وسيلة تخدم أطرافاً وجهات عديدة، تعتمد اعتماداً كبيراً على نتائج أعماله، من أهم هذه الفئات مستخدمو القوائم المالية والذي يطلق عليهم (الطرف الثالث) كالمصارف ، والجهات الحكومية ، والجهات المنظمة للمهنة ، والمستثمرين ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد لكي يطمئن الجميع بأن المؤسسة تسير حسب الأصول.

إلا أنه لوحظ في الآونة الأخيرة ضغوط كبيرة على مهنة المحاسبة والمراجعة وخاصة في ضوء الزيادة المضطردة لإفلاس العديد من الشركات الكبرى في كثير من الدول، وما رافق ذلك من دعاوى قضائية رفعت ضد المحاسبين القانونيين بسبب عدم قدرتهم على أداء واجباتهم المهنية بأسلوب يتماشى مع دليل ومعايير آداب وسلوك المهنة حسب رأي رافعي الدعاوى القضائية. ومن ثم أصبحت الحاجة ماسة بأن تتم عملية المراجعة وفق ضوابط ومعايير محددة، فضلاً عن ضرورة وجود معايير لمراقبة جودة خدمات المراجعة.

ولقد اهتمت عدد من الدول بالمهنة كالولايات المتحدة وإنجلترا واليابان وأستراليا وكندا وألمانيا حيث تبنت مجموعة من معايير المراجعة ، كما ازداد هذا الاهتمام في بعض الدول استجابة للضغوط على المهنة بضرورة تطويرها فاهتمت بجودة الأداء المهني للمراجع حيث شكل المجمع الأمريكي للمحاسبين والمراجعين القانونيين عام 1974 م لجنة لدراسة أثر ومسئوليات المراجع المحايد Commission On Auditors Responsibilities . وجاء تقرير هذه

* أستاذ المحاسبة والمراجعة المساعد ـ كلية العلوم الإدارية والحاسبات ـ رداع ـ جامعة البيضاء.

اللجنة عام 1978 متضمناً مجموعة من الاقتراحات البناءة تهدف إلى استرداد ثقة الجمهور بالمهنة، بأمل أن يكون لها أثر فعال على ممارسة المراجعة الحيادية، ومن هذه الاقتراحات:

- وضعت اللجنة حداً أدنى للمستوى التعليمي الذي يجب توفره لدى هؤلاء المتقدمين لمزاولة المهنة.
- وضعت اللجنة معايير الرقابة على جودة الأداء التي تخضع لها مكاتب المحاسبة القانونية.

ومن ثم أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) في 1979م معايير وبرامج للرقابة على جودة الأداء المهني.

أما ضوابط الجودة حسب المعايير الأمريكية والتي بينها معيار المراجعة الأمريكي رقم (1) الصادر في شهر 1979/11 حول (SQCSNO1) Statements On Quality Standards معايير رقابة الجودة وكما يأتي: (الاستقلالية – التعيين – التطوير المهني – الترقية – توزيع المهام – الإشراف – الاستشارات قبول واستمرار العملاء – التفتيش).

وأصدر معهد المحاسبين القانونيين في (إنجلترا و(ويلز) (ICAEW) في 1991م معايير وبرنامج الرقابة على جودة الأداء.

وأخيراً ظهر المعيار الدولي للمراجعة رقم (220) المتعلق برقابة الجودة لأعمال المراجعة والذي بين بأن على جميع مكاتب المراجعة التي تراجع قوائم مالية للعملاء أن تطبق معايير رقابة الجودة.

وبناءً على ما سبق نجد أن مفهوم الجودة في مراجعة الحسابات من المفاهيم التي حظيت باهتمام علمي ومهني كبير على الصعيدين الدولي والأقليمي، لما تشكله من أهمية كبيرة، وخاصة في ظل الانتقادات الموجهة للمهنة (معايير المراجعة والتأكيد الدولية ، الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 2017).

في حين أن شفافية القوائم المالية المحاسبية مصطلح يشير إلى مبدأ خلق بيئة يتم خلالها جعل المعلومات عن الظروف والقرارات والتصرفات القائمة قابلة للوصول إليها بسهولة ومرئية ، وقابلة للفهم لكافة الأطراف المشاركة بالسوق فهي تعبر عن التمثيل الصادق للمعلومات عن أحداث ومعاملات المنشأة الواردة في القوائم المالية التي أعدت وفق المعايير الخاصة بإعدادها دولياً، وهي تختلف عن الإفصاح في كونها تتخطى مبادئ التقارير والقوائم المالية لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قرارات استثمارية رشيدة وواعية.

من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن موضوع جودة المراجعة لم ينل في الوطن العربي حقه من البحث والدراسة العلمية لا سيما في اليمن حتى الآن، لذلك يحاول الباحث من خلال هذا البحث دراسة وتقويم أثر تطبيق رقابة جودة المراجعة الخارجية في شفافية القوائم المالية في الشركات المدرجة في البنوك العاملة في اليمن في ضوء معايير جودة المراجعة الدولية والأمريكية والقوانين والتشريعات اليمنية المنظمة للمهنة من وجهة نظر مراجعي الحسابات الخارجيين والداخليين.

مشكلة الدراسة:

تعرضت العديد من الشركات خلال العقد الماضي (1995 –2009) للإفلاس والانهيار وصاحب ذلك رفع الكثير من القضايا ضد مكاتب المحاسبة والمراجعة التي تولت مراجعة تلك الشركات ولم يكن في تقاريرها ما يفهم منه تصريحاً أو تلميحاً أن مستقبل تلك الشركات في خطر، ومن أحدث وأشهر القضايا في هذا الشأن إفلاس وانهيار عدد من الشركات الأمريكية العملاقة مثل شركة إنرون Enron عملاق الطاقة الأمريكية وشركة وورلد كوم ثاني أكبر شركة اتصالات أمريكية وما تبع ذلك من انتشار سمعة سيئة عن شركة

المراجعة والمحاسبة (آرثر أندرسون) Arthur Anderson التي قامت بعمليات المراجعة القانونية العالمية ومراجعة الحسابات والقوائم المالية لشركتي إنرون ووورلد كوم وعلى إثر ذلك اختفى اسم شركة المحاسبة والمراجعة آرثر أندرسون من السوق بعد إفلاس الشركات المشار اليها.

الأمر الذي أدى إلى تدنى مستوى الثقة لدى المجتمع المالي بعمليات المراجعة التي تقوم بأدائها شركات المحاسبة والمراجعة، الا أن القائمين على مهنة المحاسبة والمراجعة من المنظمات والهيئات والجمعيات الدولية لم يقفوا مكتوفي الأيدي حيال ذلك، حيث قامت تلك المنظمات بتدعيم المهنة من خلال إصدار المعايير المحاسبية وتحديثها وتوجيه شركات المحاسبة والمراجعة بضرورة الالتزام بها وتطبيقها في سبيل إعادة ثقة المجتمع المالي بالقوائم المالية المراجعة من قبل تلك الشركات ، ومن أجل جعل القوائم المالية أكثر عدالة ومصداقية وقبول Harandi (& Khanagha, 2014: 249) .

وفي ضوء ما سبق تتجسد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيسي وهو ما مدى تأثير تطبيق رقابة جودة المراجعة الخارجية (متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة ، ومتطلبات قواعد السلوك المهني، ومتطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء، ومتطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل، ومتطلبات أداء عملية المراجعة، ومتطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات) في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الهدف الذي تسعى إليه وتتجلى أهميتها في الآتي:

- تنبع أهمية الدراسة من المجال الذي ستتناوله وهو جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في اليمن، والذين يمارسون هذه المهنة بوصفهم أقدر الناس على الحكم عليها، ومعرفة أسرارها، والعوامل المؤثرة فيها، فضلاً عن المراجعين الداخليين في البنوك العاملة في اليمن.
- وعلى الرغم من الإهتمام الواسع بموضوع الجودة بصفة عامة وجودة مراجعة الحسابات بصفة خاصة إلا أن هذا الموضوع لم ينل نصيبه من البحث والدراسة على المستوى المحلي، لذلك جاءت الدراسة الحالية مستهدفة تحليل ودراسة وتقويم مدى تأثير تطبيق رقابة جودة المراجعة الخارجي في تحسين شفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن.
- كما تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تؤكد على ضرورة اتباع رقابة جودة أعمال المراجعة، وخاصة بعد تحديده لأهم العناصر المؤثرة في جودة المراجعة، بالإضافة إلى الخصائص والضوابط المحددة لنظام رقابة جودة أعمال المراجعة .
- إن الاهتمام بتطبيق معايير رقابة الجودة لأعمال المراجعة، يمكن أن يؤدي إلى الارتقاء بمستوى المهنة ويزيد من مستوى الإفصاح والمصداقية والشفافية في القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وخلفياتها والأدب النظري لرقابة جودة أعمال المراجعة، والمعايير الدولية، تسعى الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير تطبيق رقابة جودة الأعمال (متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة ، ومتطلبات قواعد السلوك المهني، ومتطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء، ومتطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل، ومتطلبات أداء عملية المراجعة، ومتطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات) في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

الدراسات السابقة:

بالرجوع إلى الأدب النظري العربي استهدفت دراسة (الكاوري، 2017) بيان نوع العلاقة بين التخصص المهني وجودة المراجعة، كما استهدفت معرفة نوع العلاقة بين (الكفاية العلمية والمهنية ، والخبرة، ومستوى التدريب والتعليم المستمر) لمراجع الحسابات وجودة المراجعة.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين أبعاد التخصص المهني وجودة المراجعة، كما بينت الدراسة أن هناك إسهاماً لأبعاد التخصص المهني الثلاثة (الكفاية العلمية والمهنية ، والخبرة، ومستوى التدريب والتعليم المستمر) في زيادة التخصص المهني ومن ثم تحسين جودة المراجعة.

وتناولت دراسة (أبو يوسف، 2011) تقويم مدى التزام مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة المراجعة الخارجي وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم – 220 دراسة تطبيقية. وتوصلت الدراسة إلى أن مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة ملتزمة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم 220.

واستهدفت دراسة (عيسى، 2008) المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة وتقويم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة وبعض العوامل الأخرى التي حظيت باهتمام الكتابات السابقة كمؤشرات للجودة . كما استهدفت أيضاً إبراز أثر جودة المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المصري. وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم منشأة المراجعة وجودة المراجعة، ووجود علاقة إيجابية بين سمعة منشأة المراجعة وجودة المراجعة، ووجود علاقة إيجابية بين مراقبة أداء المراجعين والتفتيش الداخلي على الجودة بمنشأة المراجعة وجودة المراجعة، ووجود علاقة إيجابية بين أتعاب المراجعة وجودة المراجعة، كذلك وجود علاقة إيجابية بين تعرض المراجع للمساءلة القانونية وجودة المراجعة، وأخيراً وجود علاقة إيجابية بين استقلال وموضوعية المراجع وجودة المراجعة.

وجاءت دراسة (الجعافرة، 2008) مستهدفة قياس مدى حرص مكاتب المراجعة على توفير متطلبات تحسين فاعلية المراجعة الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية.

توصلت الدراسة إلى توافر العناصر الأساسية لرقابة الجودة على أعمال المراجعة في مكاتب المراجعة الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن، وتوافر عناصر استقلالية المراجعين في مكاتب المراجعة الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن، وتوافر مقومات عدالة أتعاب المراجعة في مكاتب المراجعة الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن، وتوافر عناصر ملاءمة مدة استمرارية المدقق في مكاتب المراجعة الكبيرة والصغيرة العاملة في الأردن.

وأشارت دراسة (عبدالله، 2007) التي استهدفت الكشف عن العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة المراجعة ومصداقية الإبلاغ المالي من وجهة نظر المديرين الماليين في الشركات العامة الأردنية، كما استهدفت تحليل العوامل التي تؤثر في جودة عملية المراجعة.

حيث توصلت الدراسة إلى أن زيادة مصداقية الإبلاغ المالي يعتمد على مدى تركيز مكاتب المراجعة على ضوابط الرقابة على جودة أعمال المراجعة، وأن حجم وشهرة مكتب المراجعة لا يؤثران في مصداقية الإبلاغ المالي، وأن الالتزام بمعايير المراجعة يرفع من كفاية المراجع مما يحسن مصداقية الإبلاغ المالي. كما خلصت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين وضع العميل المالي ومصداقية الإبلاغ المالي على جودة المراجعة ، ووجود علاقة طردية مباشرة بين حجم الإفصاح المالي ومصداقية الإبلاغ المالي.

وعلى الصعيد الدولي (الدراسات الأجنبية) استهدفت

دراسة (Hai, 2016) تحديد العوامل المؤثرة في أنشطة جودة المراجعة في فيتنام. وأظهرت النتائج وجود تأثير ضعيف جداً مع اختلاف مستويات التأثير فيما يتعلق بأنشطة جودة واستقلالية المراجعة وفقاً لأبعاد بنية المنظمة، ونطاق الخدمات التي تقدمها باعتبارها عوامل لها أثر كبير في جودة المراجعة ،علاوة على ذلك أبعاد التكلفة والطاقة الاستيعابية، وملكية المشروعات كلها تؤثر بشكل كبير في أنشطة جودة المراجعة. ورقابة الجودة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين أنشطة جودة المراجعة.

واستهدفت دراسة (Harandi, 2014) تقويم أثر جودة المراجعة في جودة الإفصاح في التقارير المالية، حيث استخدمت الدراسة سمعة المراجع وخبرته كمقياس لقياس الأثر في جودة الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية بين خبرة المراجع وجودة الإفصاح المحاسبي للشركات الصناعية عينة الدراسة. كما خلصت إلى وجود علاقة إيجابية بين سمعة المراجع وجودة الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية.

وجاءت دراسة (Fiona. B, 2013) بهدف تقويم العلاقة بين المراجع والزبون وأثرها في جودة المراجعة وفي استقلالية المراجع الخارجي، والتعرف على أثر انخفاض أتعاب المراجع في جودة المراجعة. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود دليل على أن العلاقة بين المراجع والزبون تؤثر في جودة المراجعة ، كما خلصت إلى أن الضوابط واللوائح التي تصدر عن المنظمات المهنية تنظم هذه العلاقة . وتوصلت إلى أن انخفاض أتعاب المراجعين وشدة المنافسة تؤدي إلى انخفاض جودة المراجعة ، وأن زيادة اسعار خدمات المراجعة ليس لها علاقة بجودة المراجعة.

واستهدفت دراسة (Gunny , 2013) تحليل أثر إنشاء مجلس الرقابة العامة للمحاسبة (PCAOB) في جودة المراجعة من خلال ثلاثة محاور أساسية هي:

– الوكيل الفعلي لجودة المراجعة، المستحقات غير الطبيعية، الميل إلى إصدار قرار متحفظ .

وقد خلصت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها :

1– أن عمليات التفتيش من قبل (PCAOB) ترتبط مع انخفاض جودة مراجعة الحسابات عندما تعاني التقارير من نقص حيث يرتبط التقرير الناقص مع ميل أكبر للتكرار.

2– أن هناك أثراً تنظيمياً في عمليه التفتيش (PCAOB) يستهدف استعاده ثقة الجمهور في المحاسبة وتحسين جودة المراجعة.

وجاءت دراسة (Hassan. et al , 2012) للتعرف على العلاقة بين جودة المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة أسهمها في بورصة طهران، من خلال معرفة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية، فضلاً عن معرفة العلاقة بين خبرة المراجع وجودة التقارير المالية.

توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ضعيفة جداً بين حجم مكتب المراجعة وجودة التقارير المالية للشركات المدرجة في بورصة طهران. وأن هناك علاقة إيجابية بين خبرة المراجع وجودة التقارير المالية.

واستهدفت دراسة (Firth et.al , 2012) اختبار ما إذا كان تطوير المتطلبات القانونية لمؤسسات السوق له أثر في جودة المراجعة وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها:

أن مراجعي الحسابات أكثر تأثيراً لقوى السوق حيث إن جودة المراجعة ترتفع في المناطق التي تكون نسبة المتطلبات القانونية في السوق فيها مرتفعة في حين تقل في المناطق الأقل تقدماً.

إن انخفاض المتطلبات القانونية في السوق يولد ميلاً لدى مراجعي الحسابات إلى إصدار رأي فني معدّل .

إن الدراسات الحديثة تبين أن المؤسسات وعوامل تطوير السوق مثل البيئة القانونية وحمايه المستثمر تؤثر في جودة المراجعة وأن استقلاليه المراجع عامل مهم لتحقيق الجودة في عمليات المراجعة.

واستعرضت دراسة (Holm & Zaman, 2012) تحليل مكاتب المراجعة والهيئات المهنية وأصحاب المصالح حول مقترحات الإطار المفاهيمي لجودة المراجعة (FRC) مجلس التقارير المالية Financial Reporting Council لمعالجة المخاوف بشأن جودة المراجعة وقد انتهت الدراسة إلى نتيجة مهمة مفادها . أن الهيئات التنظيمية والمهنية تشارك في تعزيز جودة مراجعة الحسابات لتدارك الانتقادات والعيوب الموجهة لها وزيادة مكانتها في محاولة لاستعادة الثقة بالهيئات المنظمة لمهنية المراجعة مثل مجلس التقارير المالية (FRC) .

جاءت دراسة (Laurence& Christian, 2011) بهدف التعرف على مدى تأثير قواعد الشفافية في الإشارات المرسلة في القوائم المالية للشركات المدرجة بالبورصة ، لما لها من تأثير مباشر في الافصاح المحاسبي للقوائم المالية وتأثير غير مباشر في كفاية سوق المال.

وركزت دراسة (Philip G. Berge, 2011) على الفرص البديلة لبيئة الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية ومدى تأثيرها في سوق المال ، وتوصلت إلى ضرورة الاهتمام بتطوير نماذج وقوائم الافصاح المحاسبي التي تعدها وتنشرها الشركات لأغراض تعزيز التفاعل والتعامل مع بورصة الأوراق المالية للارتقاء بنتيجة أعمالها.

واستهدفت دراسة (Qingyuan &Wang, 2010) دراسة العلاقة بين شفافية الإفصاح المحاسبي المؤثر في جودة التقارير المالية وكفاية شركات الاستثمار الصينية ومدى مساهمتها في كفاية بورصة الأوراق المالية فيما يتعلق بالشركات المقيدة أوراقها بالبورصة وتوصلت الدراسة إلى أن نماذج الإفصاح المحاسبي تقيس درجة تفاعل المستثمرين مع البورصة لما لها من الإفصاح بعلانية تامة عن الإجابة على بعض الاسئلة التي تدور في أذهان المستثمرين.

فرضيات الدراسة:

من خلال مشكلة الدراسة وأهدافها والدراسات السابقة، تختبر الدراسة الفرضيات الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات أداء عملية المراجعة في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
- لا توجد فروق معنوية دالة إحصائياً بين المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين حول متغيرات الدراسة.

منهجية الدراسة: أعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدِّراسة على نوعين من البيانات على النحو الآتي:

1- البيانات الثانوية: تتمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب والدوريات العربيَّة والأجنبيَّة، وأدلة المراجعة

الدوليَّة والدِّراسات المنشورة، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والقوانين والتعليمات الرسميَّة ذات العلاقة فضلاً عن جمع ما تيسَّر من مواقع متاحة عبر شبكة الإنترنيت، بحيث سيتم تغطية الجزء النظري من الدِّراسة والذي يعد جزءاً أساسياً في إجراء الدِّراسة الميدانية.

2- البيانات الأولية: تصنَّف هذه الدِّراسة على أنَّها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدِّراسة قام الباحث بجمع البيانات الأولية عن طريق استخدام أسلوب الاستقصاء، حيث تمَّ تصميم نموذجين من الاستبانة، تمَّ صياغة فقراتها بالاعتماد على معايير المراجعة الدوليَّة والمعايير الأمريكية الصادرة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيِّن، فضلاً عن الجزء النظري من الدِّراسة.

مجتمع وعينة الدراسة: لأغراض هذه الدراسة تم تقسيم مجتمع الدراسة على النحو الآتي : المراجعون الخارجيون المزاولون للمهنة: وهم المراجعون الذين يقومون حالياً بتدقيق ومراجعة حسابات البنوك العاملة في اليمن وبلغ عددهم (62). والمراجعون الداخليون للبنوك العاملة في اليمن البالغ عددها **(18) بنكاً**: تم توزيع الاستبانة على كافة المراجعين الداخليين العاملين في البنوك العاملة في اليمن والبالغ عددهم (72) مراجعاً.

جدول رقم (1) حجم المجتمع والعينات والاستمارات المستلمة

عينة الدراسة	حجم المجتمع	حجم العينة	عدد الاستمارات الخاضعة للتحليل
المراجعون الخارجيون	62	62	40
مديرو المراجعة الداخلية	72	72	56
المجموع	134	134	96

وقد بلغت نسبة الاستمارات المسترجعة (72%)

الإطار النظري:

تعد رقابة جودة المراجعة وكذا فحص أداء شركات المراجعة بوساطة بعضها البعض (مراجعة النظير) ذات أهمية بالغة لما لها من تأثير في تطوير جودة أداء ممارسي مهنة المراجعة ، والإسهام في زيادة ثقة الجمهور بالخدمات التي تقدمها مهنة المراجعة حيث إن اكتشاف الأخطاء يتأثر بكيفية تنفيذ فريق المراجعة لعملية المراجعة ، فالمكاتب التي لديها نظم فعالة لرقابة الجودة من خلال قيام شركة مراجعة بفحص إجراءات الرقابة في جودة خدمات المحاسبة والمراجعة في شركة مراجعة أخرى يكون لديها قدرة عالية في اكتشاف التحريفات في القوائم المالية (الحالمي، 2016- 98).

مفهوم الرقابة على جودة أعمال المراجعة :

عرفت إحدى الدراسات رقابة الجودة بأنها الوسيلة التي يمكن بوساطتها للمكتب التأكد إلى حد معقول من أن الآراء التي يبديها في عمليات المراجعة التي يقوم بها تعكس دائماً مراعاته لمعايير المراجعة المتعارف عليها أو أي شروط قانونية أو تعاقدية أو أي معايير مهنية يضعها المكتب نفسه .

ويشير البعض إلى أن رقابة الجودة هي إجراءات وسياسات موضوعة ومستعملة من قبل منشأة المحاسبة نفسها للتأكد من أن هذه الإجراءات طبقت لآجل الوصول لمستوى الحد الأدنى ألا وهو تطبيق المعايير المهنية المطلوبة (التميمي، 2004: 65).

وفي نفس الاتجاه تناولت المنظمات المهنية مفهوم الرقابة على جودة أعمال المراجعة. فطبقا لما ورد في نشرة معايير رقابة الجودة رقم (1) الصادرة عن لجنة معايير الرقابة على جودة الأداء التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام 1979م فعرَفت الرقابة على الجودة من جانب منشأة المحاسبة بأنها تشمل الوسائل التي يتم استخدامها

للتأكد من قيام المنشأة بمقابلة مسؤولياتها المهنية في مواجهة العملاء ، وتتضمن هذه الوسائل الهيكل التنظيمي لمنشأة المحاسبة والإجراءات التي تقوم بها (ارينز ، وراندال ، وبيسلي ، 2013 : ص 44). ويرى العديد من الباحثين أن رقابة الجودة ترتبط بشكل وثيق بمعايير المراجعة المقبولة عموماً، ولكنها تمثل كياناً مختلفاً عنها، حيث تتمثل رقابة الجودة في الإجراءات التي تقوم بها منشأة المحاسبة لمساعدتها على تنفيذ معايير المراجعة على نحو ثابت في كل عملية مراجعة.

أهمية رقابة جودة أعمال المراجعة:

نتيجة لتعدد الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة ونتائجها، فإن الرقابة على الجودة داخل مهنة المحاسبة والمراجعة تعد من المتطلبات الأساسية لنجاح المهنة وتطورها وتحسين مستوى جودة خدماتها (Lynch - 1996 : 64).

- تطوير علاقات ومسؤوليات تنظيمية أكثر وضوحاً ووسائل اتصال أفضل بين أعضاء المكتب
- تحسين أوراق العمل عن طريق اتباع سياسات توثيق معينة.
- إعطاء تأكيدات معقولة بأن الخدمات التي يؤديها المكتب تتماشى مع المتطلبات المهنية.
- إعطاء تحذيرات مسبقة للمشكلات المختلفة ومن ثمَّ إمكانية وضع تركيز أكبر عليها.
- أداة تدريبية فعالة، تساعد في زيادة الأهلية المهنية وفي تعيين موظفين أكثر قدرة وكفاية.
- يعد طريقة لتحفيز الموظفين وتحسين السلوك الأخلاقي ورفع الروح المعنوية والدافعية، وتقوية روح الفريق، وكذلك زيادة الرضى الوظيفي.
- يؤدي إلى موضوعية أكبر في أداء الأعمال والحفاظ على الاستقلال في العلاقات مع العملاء
- يشكل قاعدة متينة لمراجعة أعمال الشركات المهنية الأخرى في حالة العمل بفحص القرين.
- يعد وسيلة تسويقية مقنعة تمكن مكتب المراجعة من استقطاب عملاء جدد.

أهمية تطبيق رقابة الجودة لعمليات المراجعة :

تعد رقابة الجودة في أعمال المراجعة واحدة من أهم المتغيرات اللازمة لمتخذي القرارات في بيئة الأعمال المعاصرة في المستويين المحلي والدولي، فقد أصبح تقرير المراجع عنصراً مهماً لكثير من متخذي القرار من مستثمرين أجانب ومستثمرين مرتقبين ولم يعد قاصراً في استخدامه من قبل إدارة المنشأة أو ملاكها، وفي ذات الاتجاه تنبع أهميه الرقابة في جودة عمليات المراجعة للأثر الذي تقوم به كأحد المداخل الحديثة في الحد من حدوث الأزمات المالية.

فقد أدى حدوث الأزمات التي تعرضت لها بيئة الأعمال المعاصرة إلى انهيار العديد من الشركات والمؤسسات العملاقة والذي يرجع إلى انخفاض فاعلية وجودة مهنة المراجعة الأمر الذي أدى إلى صدور قانون (sox) Sarbance Oxely في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002 م ، والذي أنهى مرحلة التنظيم الذاتي لأعضاء مكتب المراجعة كما أن إنشاء هيئة المراقبة والمحاسبة للشركات العامة ولذا يحق لجميع مكاتب المراجعة أن تتبع وتطبق نظام الرقابة على الجودة كأحد الآليات الحديثة للحد من مخاطر التقاضي.

هذا بالإضافة إلى أن جودة عمليات المراجعة أو رقابتها مسألة تهم فئات متعددة تشمل المهنية والعملاء والمجتمع.

الإطار العام للرقابة على جودة أعمال المراجعة:

نظرا لحداثة الرقابة على جودة أعمال المراجعة بصفة عامة ولاختلاف المسميات المستخدمة من دولة لأخرى فقد كان من الضروري بيان الإطار العام لرقابة الجودة. ويبين الإطار المكون الأساسية للرقابة على جودة أعمال المراجعة.

إلا أنه يجب الإشارة قبل ذلك إلى أن الرقابة على جودة أعمال المراجعة يمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين هما (عيد، 2010 :21) :

الرقابة الداخلية لجودة الأداء: وتقع مسؤوليتها على مكتب المراجعة؛ إذ إنه لابد له أن يضع مجموعة من السياسات والإجراءات التي تكفل له تحقيق جودة الأداء المطلوبة طبقا للمعايير المهنية، كما يجب عليه أن يتأكد من تطبيقها وكذا تقويم كفايتها وفعاليتها.

الرقابة الخارجية لجودة الأداء: والتي يتم تنفيذها من قبل جهة خارجية والممثلة في مراجعة النظراء، وتتم تحت إشراف المنظمات المسؤولة عن تنظيم المهنة.

وفي محاولة لبيان المكونات الأساسية للرقابة على الجودة أشارت إحدى الدراسات إلى أن الإطار العام لمراقبة جودة الأداء المهني يتكون من:

الجهة المسؤولة عن المراقبة الداخلية للجودة وهو مكتب المراجعة ذاته.

الجهة المسؤولة عن المراقبة الخارجية للجودة .

القاسم المشترك بين الجهتين السابقتين – وإن اختلف استخدام كل منهما له – وهو معايير مراقبة جودة الأداء وعناصرها. وأن مسؤولية إعداد المعايير وعناصرها واعتمادها تقع على عاتق الجهة المسؤولة عن المراقبة الخارجية لجودة الأداء. كما أن الأصل في الالتزام بها يقع على عاتق مكتب المراجعة.

قام الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC في شهر أيلول 1981م بإصدار المعيار الدولي رقم (7) " ضبط جودة العمل في المراجعة" والذي يستهدف تقديم الإرشادات الخاصة التي يجب أن يلتزم بها المدقق للتقيد بالمبادئ الأساسية الخاصة بتفويض عمله لمساعديه في مهمة المراجعة والإرشادات الخاصة بالإجراءات والسياسات التي تتبناها شركة المراجعة لتوفير القناعة المعقولة بنوعية المراجعة بصورة عامة.

وقد اشتمل المعيار رقم (7) الضوابط الآتية: (هاشم، 2011: 78).

1- الصفات الشخصية
2- المهارات والكفايات
3- توزيع المهام
4- التوجيه والإشراف
5 – قبول واستمرار العملاء
6- التفتيش.

وفي شهر يونيو 1994 أجرى الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC بعض التعديلات على المعيار رقم (7) ليحل محله المعيار رقم (220) "رقابة الجودة لأعمال المراجعة" Quality Control for Audit Work، حيث أعاد تصنيف وتسمية بعض ضوابط رقابة الجودة دون أن يغير في المفهوم أو المحتوى (السياسات والإجراءات) ولم تتغير هذه الضوابط حتى الآن، حيث أصبحت ضوابط الجودة تشمل الآتي: (IFAC, 2011)

1- المتطلبات المهنية
2- المهارات
3- توزيع المهام
4- الإشراف
5- التشاور
6- قبول العميل والمحافظة عليه.
7- المراقبة

الدراسة الميدانية:

خصائص عينة الدراسة :

لقد تم استخراج التكرارات والنسبة المئوية لوصف خصائص عينة الدراسة وتم تلخيص النتائج في الجداول الآتية:

1- **المؤهل العلمي:** يبين الجدول رقم (2) خصائص كل عينة من عينات مجتمع الدراسة وهي على النحو الآتي:

جدول رقم (2) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	مراجعين خارجيين		مراجعين داخليين	
	تكرار	النسبة %	تكرار	النسبة %
بكالوريوس	21	52.5	40	71.4
ماجستير	13	32.5	16	28.6
دكتوراه	6	15	–	–
المجموع	40	100	56	100

نلاحظ أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس ثم يليهم حملة الماجستير، بينما حملة الدكتوراه انحصروا في المراجعين الخارجيين وبنسبة بلغت (15%)، الأمر الذي يزيد من الثقة والطمأنينة لإجابات أفراد العينة كون أفراد العينة يحملون مؤهلات علمية عالية.

2- التخصص: لقد تبين للباحث أن جميع أفراد العينة من تخصص المحاسبة، وهذا أمر طبيعي كون العينة قصدية غرضية تضمنت مراجعين خارجيين وداخليين، والقوانين والمعايير الدولية حددت وحصرت حصول الشهادة المهنية على خريجي قسم المحاسبة في معظم بلدان العالم.

3- الخبرة العملية: يوضح الجدول رقم (3) توزيع أفراد العينة وفقاً للخبرة العملية.

جدول رقم (3) توزيع العينة حسب الخبرة العملية

الخبرة العملية	مراجعين خارجيين		مراجعين داخليين	
	تكرار	%	تكرار	%
أقل من 5 سنوات	–	–	8	14
5- إلى أقل10 سنوات	–	–	18	32
من10إلى أقل 15سنة	33	82.5	23	41
15 سنة فأكثر	7	17.5	7	13
المجموع	40	%100	56	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من عينة المراجعين الخارجيين تتراوح خبرتهم العملية بين (10 سنوات – إلى أقل من 15 سنة)، وكذلك الحال لعينة المراجعين الداخليين حيث بلغ نسبة من خبرتهم بين 10 إلى 15 سنة (41%)، يلاحظ أن أفراد عينة المراجعين الخارجيين يتمتعون بخبرات عالية جداً وهي أكثر من 10 سنوات مما يعزز نتائج الدراسة ويجعلها أكثر دقة وموضوعية.

4- الشهادة المهنية: يوضح الجدول رقم (4) توزيع أفراد العينة وفقاً للشهادة المهنية.

جدول رقم (4) توزيع العينة حسب الشهادة المهنية

الشهادة المهنية	مراجعين خارجيين		مراجعين داخليين	
	تكرار	%	تكرار	%
محاسب قانوني يمني YCPA	30	75.0	15	27
محاسب قانوني أمريكيCPA	6	15.0	3	5
محاسب قانوني بريطانيCA	4	10.0	2	4
مراجع داخلي معتمد	–	–	8	14
أخرى	–	–	28	50
المجموع	40	%100	56	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من عينة المراجعين الخارجيين لديهم شهادات مهنية يمنية YCPA بنسبة 75% ، بينما عينة المراجعين الداخليين لديهم شهادات أخرى (محاسب قانوني أمريكي، محاسب قانوني عربي، ومراجع داخلي معتمد، وشهادات أخرى) وبلغت نسبة الشهادات الأخرى 50%.

5.تأسيس المكتب أو البنك: يوضح الجدول رقم (5) توزيع أفراد العينة حسب تأسيس مكتب المراجعة أو البنك.

جدول رقم (5) توزيع العينة حسب تأسيس البنك أو المكتب

الشهادة المهنية	مراجعين خارجيين		مراجعين داخليين	
	تكرار	%	تكرار	%
أقل من 5 سنوات	–	–	–	–
5 وأقل من 10 سنوات	–	–	6	11
10وأقل من 15 سنة	24	60	10	18
أكثر من 15 سنة	16	40	40	71
المجموع	40	%100	56	%100

نلاحظ من الجدول أعلاه أن النسبة الأكبر من عينة المراجعين الخارجيين يعملون في مكاتب تدقيق عمرها بين 10 وأكثر من 15 سنة، بينما النسبة الأكبر من عينة المراجعين الداخليين يعملون في بنوك عمرها بين 10 وأكثر من 15 سنة أيضاً، من العرض السابق يتضح أن أفراد عينة الدراسة يعملون في مكاتب وبنوك تمتلك حصة سوقية كبيرة وخبرات واسعة اكتسبتها من عمرها الطويل في السوق.

6.الخبرة: يوضح الجدول رقم (6) توزيع أفراد العينة حسب خبرة مكتب المراجعة أو البنك.

جدول رقم (6) توزيع العينة حسب الخبرة

الشهادة المهنية	مراجعين خارجيين		مراجعين داخليين	
	تكرار	%	تكرار	%
أقل من 5 سنوات	2	5.0	6	11
5 وأقل من 10 سنوات	2	5.0	12	21
10 وأقل من 15 سنة	25	62.5	28	50
15 سنة فأكثر	11	27.5	10	18
المجموع	40	%100	56	%100

نلاحظ من الجدول (6) أن النسبة الأكبر من عينة المراجعين الخارجيين يعملون في مكاتب تدقيق عمرها بين 10 وأكثر من 15 سنة، بينما النسبة الأكبر من عينة المراجعين الداخليين يعملون في بنوك عمرها بين 10 إلى 15 سنة ايضاً.

اختبار الثبات:

لقد تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى ثبات أداة القياس، حيث بلغت قيمة (α) الكلية (956%) وهي نسبة ممتازة كونها أعلى من النسبة المقبولة (60%) ، كما تم استخراج قيمة (α) لمتغيرات الدراسة حيث تم تلخيص النتيجة في الجدول الآتي:

جدول (7) قيمة (كرونباخ ألفاα) للدراسة

م	المتغير	قيمة الفا α
1	مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة	%92
2	متطلبات قواعد السلوك المهني	%89.4
3	متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء	%96.8
4	متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل	%95.7
5	متطلبات أداء عملية المراجعة	%83.6
6	تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات	%80.8
7	شفافية القوائم المالية	%84.7
الدراسة ككل		%956

نلاحظ أن قيمة (α) لكل متغير أعلاه أعلى من النسبة المئوية المقبولة (60%) مما يدل على ثبات استبانة الدراسة.

الجدير بالذكر أن الدراسة اعتمدت على مقياس ليكرت الخماسي عند تحليل نموذجي الاستبيان الأول والثاني وهي (موافق جداً، موافق، غير متأكد، غير موافق ، غير موافق تماماً).

عرض وتحليل نتائج الدراسة:

لقد تم استخراج الإحصاءات الوصفية لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث تم تلخيص النتائج في الجداول الآتية:

أولاً: أثر تطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن:

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (8) الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

م	العـــبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إن وجود قسم متخصص في المكتب لرقابة الجودة يؤدي إلى تحسين شفافية القوائم المالية.	4.28	0.60	4.25	0.44
2	يتبني المكتب سياسات وإجراءات معينة لرقابة جودة أعمال المراجعة ضمن التنظيم الذاتي للمكتب.	4.25	0.81	3.90	0.96
3	تشجع إدارة المكتب إرساء ثقافة الجودة في المكتب.	4.35	0.74	3.65	0.48
4	يستمر المكتب في أداء عملية المراجعة حتى لو تبين أن الأتعاب المتفق عليها غير كافية.	3.90	0.74	3.33	0.47
5	يحتل قسم رقابة الجودة في المكتب مكانة مهمة في الهيكل التنظيمي للمكتب.	3.65	0.92	2.15	0.36
6	يتم توعية موظفي المكتب بأهمية رقابة جودة أعمال المراجعة.	4.03	0.70	3.33	0.47
7	يخضع المكتب لرقابة دورية من وزارة التجارة والصناعة.	4.13	0.65	4.00	0.78
8	يتم الامتثال لسياسات وإجراءات رقابة الجودة.	4.18	0.68	3.50	0.51
9	يصدر المراجع تقريره وفقاً لمتطلبات الجودة.	4.08	0.53	3.70	0.46
10	يخضع المكتب لرقابة مستمرة من قبل جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين.	4.03	0.53	4.20	0.41
	المتوسط العام	4.085	0.688	3.60	0.53

من خلال تحليل نتائج عينة الدراسة نحو أسئلة وعبارات الاستبيان فيما يتعلق بمدى تأثير تطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية تبين أن :

1- كانت درجة أهمية إرساء ثقافة الجودة في المكتب عالية عند المراجعين الخارجيين حيث احتلت المرتبة الأولى بوسط حسابي 4.35 وبانحراف معياري 0.74 ومتوسطة عند المراجعين الداخليين بوسط حسابي 3.65 وانحراف معياري 0.48.

2- كانت درجة أهمية وجود قسم متخصص في المكتب لرقابة الجودة يؤدي إلى تحسين شفافية القوائم المالية عالية عند المراجعين الخارجيين حيث احتلت المرتبة الثانية بوسط حسابي 4.28 وانحراف معياري 0.60 ، بينما احتلت المرتبة الأولى لدى المراجعين الداخليين بوسط حسابي 4.25 وانحراف معياري 0.44.

3- كانت درجة الموافقة للفقرة المتعلقة بـ "يحتل قسم رقابة الجودة في المكتب مكانة مهمة في الهيكل التنظيمي للمكتب" متوسطة عند المراجعين الخارجيين

حيث بلغ الوسط الحسابي 3.65 وانحراف معياري 0.92 ، بينما عدم الموافقة من قبل المراجعين الداخليين حول الفقرة حيث بلغ الوسط الحسابي 2.15 وبانحراف معياري 0.36 الأمر الذي يشير إلى اتساق آراء المراجعين الداخليين حول عدم الموافقة على الفقرة ويعزو الباحث عدم موافقة المراجعين الداخليين لمحتوى الفقرة إلى بُعدهم عن مكاتب المراجعة الخارجية فضلاً عن عدم إدراكهم لأهمية ومكانة هذا القسم في مكتب المراجعة، وعدم ممارستهم للمهنة بالرغم من أن جزءاً منهم حاصلون على شهادة محاسب قانوني يمني إلا أن القانون أشترط التفرغ لمزاولة المهن ولكي يزاولون المهنة يجب أن يتركوا وظائفهم في البنوك.

4- كانت إجابات أفراد العينتين حول فقرات المحور بالموافقة باستثناء ما تم الإشارة إليه في الفقرة (3) حيث بلغ المتوسط العام لإجابات المراجعين الخارجيين 4.085 وبانحراف معياري 0.688، بينما بلغ المتوسط العام لإجابات مديري المراجعة الداخلين حول فقرات المحور 3.60 وبانحراف معياري بلغ 0.53.

ثانياً: أثر تطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن:

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (9) الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يحرص المكتب على توفر التخصص المهني للمراجعين كأحد متطلبات الجودة.	4.03	0.62	3.60	0.50
2	يكلف المكتب لأداء عملية المراجعة مراجعين حاصلين على شهادات مهنية مثل شهادة المحاسب القانوني اليمني أو ما يعادلها.	4.60	0.50	4.50	0.51
3	يتمتع المراجعون العاملون بالمكتب بالإحاطة الكافية بمعايير المراجعة الدولية.	3.83	0.64	3.13	0.79
4	يتمتع المراجعون العاملون بالمكتب بالإحاطة الكافية بقواعد السلوك المهني.	3.58	0.64	2.90	0.84
5	يوجد لدى المكتب قسم أو شخص مختص لوضع برامج التطوير المهني للمراجعين ويتمتع بصلاحيات كافية.	3.88	0.65	3.25	0.81
6	تخضع برامج التدريب الخاصة بالمكتب للمراجعة من أشخاص متخصصين للتأكد من انسجامها وتحقيقها لأهداف المكتب.	4.60	0.50	3.43	0.50

م	العـبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
7	يكلف المكتب فرداً أو مجموعة من أفراد المكتب بإعطاء التوجيهات والاستشارات لحل المسائل المتعلقة بأمور الأمانة والموضوعية والاستقلالية والسرية.	4.60	0.50	2.68	0.47
8	يتم التأكيد على الاستقلال الذهني للمراجع في برامج التدريب والإشراف وأثناء عمليات المراجعة	4.63	0.49	4.20	0.76
9	يقوم شخص مسؤول في المكتب بالتأكد من اكتمال بيانات الالتزام بالاستقلالية وحل المشاكل الاستثنائية التي قد تنشأ.	4.15	0.66	3.20	0.76
10	يلتزم مراجع الحسابات بالنزاهة (التعامل الصادق والعدل).	4.65	0.48	3.80	0.76
11	يلتزم مراجع الحسابات بحكمه المهني بمبدأ الموضوعية وعدم التحيز.	4.58	0.55	4.00	0.64
12	يلتزم مراجع الحسابات بتجنب العلاقات التي تؤثر بشكل مفرط في الحكم المهني .	4.38	0.49	3.40	0.50
13	يلتزم مراجع الحسابات بعدم الكشف عن معلومات سرية خارج الشركة أورب العمل والتي يتم الحصول عليها نتيجة العلاقات التجارية أو المهنية لمصلحته الشخصية أو لمصالح أطراف أخرى	4.25	0.49	3.20	0.41
14	يحافظ مراجع الحسابات على المعرفة والمهارات المهنية بالمستوى المطلوب لضمان حصول العملاء أو أصحاب العمل على الخدمة المهنية الكفؤة.	4.40	0.50	3.40	0.50
15	يمارس مراجع الحسابات عمله وفقاً لاجتهاده وعنايته والمعايير المهنية والفنية المعمول بها عند تقديم الخدمة.	4.00	0.64	4.00	0.64
16	يتخذ مراجع الحسابات خطوات لضمان أن يكون لدى الأشخاص الذين يعملون تحت سلطته خبرة مهنية وتدريب كافٍ.	4.48	0.55	4.40	0.50
17	يقوم مراجع الحسابات بالإشراف على الأشخاص الذين تحت سلطته.	4.58	0.50	3.80	0.41
18	يلتزم مراجع الحسابات بتنفيذ القوانين والأنظمة ذات الصلة.	4.50	0.51	4.00	0.64
19	يتجنب مراجع الحسابات أي عمل قد يسيء إلى سمعة المهنة.	4.05	0.68	3.80	0.41
	المتوسط العام	4.301	0.556	3.61	0.60

فيما يتعلق بمدى تأثير تطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني في تحسين شفافية القوائم المالية كانت إجابات أفراد العينة على العبارات ذات العلاقة كما يلي: كانت درجة أهمية الاعتقاد بان التزام مراجع الحسابات بالنزاهة (التعامل الصادق والعدل) عالية جداً عند المراجعين الخارجيين حيث احتلت المرتبة الأولى وحازت على أعلى وسط حسابي بلغ 4.65 وانحراف معياري 0.48، بينما حازت على أهمية متوسطة لدى المراجعين الداخليين حيث حققت هذه الفقرة وسطاً حسابياً 3.80، وانحرافاً معيارياً. 0.76.

1- كانت درجة أهمية تكليف المكتب لأداء عملية المراجعة من قبل مراجعين حاصلين على شهادات مهنية مثل شهادة المحاسب القانوني اليمني أو ما يعادلها عالية عند المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين ، حيث احتلت الفقرة المرتبة الأولى لدى المراجعين الداخليين بوسط حسابي 4.50 وبانحراف معياري 0.51 .

2- فيما يتعلق بالفقرة التي تتحدث عن تمتع المراجعين العاملين بالمكتب بالإحاطة الكافية بقواعد السلوك المهني ، فقد حظيت هذه الفقرة بأهمية متوسطة لدى المراجعين الخارجيين، بينما لم تحظ بأهمية بالنسبة للمراجعين الداخليين حيث بلغ الوسط الحسابي 2.92، وبانحراف معياري0.84 .

3- بخصوص الفقرة التي تناولت يكلف المكتب فرداً أو مجموعة من أفراد المكتب بإعطاء التوجيهات والاستشارات لحل المسائل المتعلقة بأمور الأمانة والموضوعية والاستقلالية والسرية والتي من المحتمل أن تتطلب إجراءات تدقيق، فقد كانت أهميتها عالية جداً عند المراجعين الخارجيين، بينما حازت على المرتبة الأخيرة بعدم موافقة من قبل المراجعين الداخليين حيث بلغ الوسط الحسابي 2.68، وبانحراف معياري بلغ 0.47.

ثالثاً: أثر تطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (10) الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يقوم المكتب بتقويم العميل المحتمل قبل قبول المهمة.	4.28	0.45	4.20	0.76
2	يقوم المراجع قبل قبول العملية بمراجعة المعلومات المالية لمتوفرة كالتقارير السنوية والبيانات المالية الدورية والإقرارات الضريبية الخاصة بالعميل.	4.33	0.53	4.20	0.76
3	يستفسر المراجع من أطراف مستقلة [كالبنوك- المستشارين القانونيين] عن أية معلومات قد تؤثر في قرار تقويم العميل	4.28	0.82	3.20	0.41
4	يستفسر المراجع من المراجع السابق حول المواضيع الخاصة باستقامة الإدارة و التباين في وجهات النظر في سياسات وإجراءات المراجعة و أسباب تغييره.	3.70	0.72	2.80	0.76

5	يؤخذ المراجع بالاعتبار الظروف التي قد تدعو المكتب إلى اعتبار التكليف بالمراجعة تكليفاً يتطلب عناية خاصة أو يمثل خطراً غير عادي.	4.13	0.61	3.40	0.50
6	يقوّم المراجع مدى توفر الخبرة والمهارات البشرية والمعرفة الفنية لدى المكتب بطبيعة عمل العميل.	4.15	0.58	2.80	0.41
7	يتأكد المراجع من أن قبول العميل لا يتعارض مع قواعد السلوك المهني	3.65	0.48	2.60	0.50
8	يشعر المراجع بالرضا عن التقويمات التي يجريها مكتبه لقبول أي عميل جديد أو الاستمرار مع العميل السابق.	3.85	0.53	1.60	0.50
9	يقوم المراجع بتقويم قرارات قبول العملاء أو الاستمرار معهم واتخاذ القرار بهذا الشأن.	4.43	0.59	3.80	0.41
	المتوسط العام	4.09	0.59	3.18	0.55

يتضح من تحليل الفقرات أعلاه والمتعلقة بمدى تأثير تطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في تحسين شفافية القوائم المالية ما يأتي:

1- فيما يخص الفقرة التي تناولت أن يقوم المراجع بتقويم قرارات قبول العملاء أو الاستمرار معهم واتخاذ القرار بهذا الشأن، فقد حظيت بدرجة أهمية عالية لدى عينة المراجعين الخارجيين حيث حازت على المرتبة الأولى بوسط حسابي بلغ 4.43 وانحراف معياري0.59، بينما حظيت بأهمية متوسطة لدى عينة المراجعين الداخليين.

2- كانت درجة أهمية الفقرة التي تناولت أن يستفسر المراجع من المراجع السابق حول المواضيع الخاصة باستقامة الإدارة و التباين في وجهات النظر في سياسات وإجراءات المراجعة و أسباب تغييره متوسطة الأهمية بالنسبة للمراجعين الخارجيين، حيث نالت ادنى وسط حسابي لدى المراجعين الخارجيين ، في حين نالت على عدم موافقة عينة المراجعين الداخليين حيث بلغ الوسط الحسابي 2.80 .

3- حازت الفقرة التي تناولت أن يشعر المراجع بالرضا عن التقويمات التي يجريها مكتبه لقبول أي عميل جديد أو الاستمرار مع العميل السابق على درجة موافقة متوسطة لدى المراجعين الخارجيين، بينما حازت على المرتبة الأخيرة بأدنى وسط حسابي لدى عينة المراجعين الداخليين حيث بلغ 1.60 مما يشير إلى عدم موافقة عينة المراجعين الداخليين ما تناولته الفقرة.

4- بخصوص الفقرة التي تناولت يتأكد المراجع من أن قبول العميل لا يتعارض مع قواعد السلوك المهني، فقد كانت درجة أهميتها متوسطة بالنسبة لعينة المراجعين الخارجيين، بينما لم تحظ بأهمية لدى عينة المراجعين الداخليين حيث بلغ الوسط الحسابي 2.60 .

رابعاً: أثرتطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن:

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (11) الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يتم تعيين مراجع الحسابات الذي لديه معرفة وخبرة عملية في عمليات المراجعة ذات الطبيعة المتشابهة من خلال التدريب والمشاركة المناسبة.	3.48	0.64	2.20	0.41
2	يعين مراجع الحسابات الذي لديه معرفة بالمعايير المهنية.	4.73	0.51	3.80	0.41
3	يعين مراجع الحسابات الذي لديه معرفة بالمتطلبات التنظيمية والقانونية.	3.58	0.50	3.20	0.76
4	يعين مراجع الحسابات الذي لديه معرفة كافية بالقطاعات المناسبة التي يعمل فيها العميل.	4.28	0.55	3.80	0.41
5	يعين مراجع الحسابات الذي لديه القدرة على تطبيق الحكم المهني.	4.28	0.55	3.40	0.81
6	يعين مراجع الحسابات الذي لديه فهم لسياسات وإجراءات رقابة الجودة للشركة.	3.95	0.60	3.00	0.64
7	يتم تعيين مراجع الحسابات الذي لديه معرفة فنية مناسبة بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات.	3.30	0.46	2.40	0.50
8	يخضع فريق المراجعة لدورات تدريبية في مجال المهنة بشكل مستمر.	2.85	0.53	2.40	0.50
9	يتوفر أشراف مناسب على كافة المستويات الوظيفية والأخذ بعين الاعتبار التدريب وقدرة وخبرة المراجعين.	3.98	0.42	3.40	0.50
10	يلتزم شريك العملية بالتوجيه والإشراف على عملية المراجعة بإعلام أعضاء فريق العملية بمسؤولياتهم.	3.65	0.58	3.20	0.41
11	يلتزم شريك العملية بالتوجيه والإشراف على عملية المراجعة بإعلام أعضاء فريق العملية بطبيعة عمل المنشأة محل المراجعة.	3.53	0.51	2.60	0.50
12	يلتزم شريك العملية بالتوجيه والإشراف على عملية المراجعة بإعلام أعضاء فريق العملية بالمسائل التي لها علاقة بمخاطره.	3.20	0.65	2.60	0.50

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
13	يلتزم شريك العملية بالتوجيه والإشراف على عملية المراجعة بإعلام أعضاء فريق العملية بالمشاكل والصعوبات التي قد تنشأ.	3.28	0.45	2.60	0.81
14	يلتزم شريك العملية بالتوجيه والإشراف على عملية المراجعة بإعلام أعضاء فريق العملية بالأسلوب المفضل لأداء العملية.	3.70	0.61	3.20	0.41
15	يتم التأكد من قبل فريق العملية أن الأدلة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة لدعم تقرير المراجع.	2.88	0.65	2.20	0.41
	المتوسط العام	3.64	0.55	2.93	0.53

باستقراء فقرات الجدول أعلاه والتي تتناول تأثير تطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل في تحسين شفافية القوائم المالية نلاحظ ما يأتي:

1- فيما بتعلق بتعيين مراجع الحسابات الذي لديه معرفة بالمعايير المهنية، فقد كانت درجة أهميتها عالية بالنسبة للمراجعين الخارجيين، بينما حظيت بأهمية متوسطة لدى عينة المراجعين الداخليين.

2- بخصوص خضوع فريق المراجعة لدورات تدريبية في مجال المهنة بشكل مستمر فلم تحظ بموافقة أفراد العينتين على حد السواء حيث حازت الفقرة على متوسطات حسابية متدنية بلغت على التوالي 2.85، 2.40، ويعزو الباحث ذلك إلى ضعف الأثر الذي تؤديه المؤسسات والجمعيات المنظمة للمهنة في اليمن من خلال عقد الندوات والدورات والمؤتمرات.

3- لم تحظ الفقرات (1، 7 ، 8، 11، 12، 14) بموافقة عينة المراجعين الداخليين حيث حازت على متوسطات حسابية متدنية أقل من الوسط الفرضي (3) المعتمد في الدراسة.

خامساً: أثر تطبيق متطلبات اداء عملية المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن:

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات أداء عملية المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (12) الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات أداء عملية المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يقوم المراجع بتخطيط احتياجاته من المراجعين على أساس شامل وحسب حاجة كل قسم على حدة .	3.38	0.95	2.60	0.81
2	يتم تحديد عدد المراجعين المطلوب لكل عملية تدقيق على حدة على أساس تقدير الوقت اللازم للعملية وفقا لجدول أعمال المراجعة .	4.20	0.46	3.40	0.50

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
3	يقوم الشخص الموكل إليه المسؤولية النهائية لمهمة المراجعة بمراجعة جدول الأعمال وتوزيع الأفراد للمهمة و الموافقة عليها.	4.23	0.62	3.60	0.50
4	يوجد شخص مسئول عن التخطيط لعملية المراجعة.	3.93	0.69	3.60	0.81
5	يشترك المدققون الملائمون من المكلفين بعملية المراجعة في عملية التخطيط لعملية المراجعة .	3.20	0.41	3.20	0.41
6	يتوفر إشراف مناسب على كافة المستويات الوظيفية والأخذ بعين الاعتبار التدريب وقدرة وخبرة المراجعين.	1.40	0.50	1.40	0.50
7	تتوفر إجراءات معينة لحل الاختلافات في الاجتهادات المهنية بين الأفراد المشاركين في عملية المراجعة.	3.20	0.65	2.80	0.41
8	يتم مناقشة المراجعين المساعدين حول العلاقة بين العمل الذي يؤدونه وعملية المراجعة ككل من قبل المشرف.	3.08	0.97	2.60	0.81
9	يتم إشراك المراجعين المساعدين في مراجعة أجزاء العمل بأكبر قدر ممكن .	3.45	0.50	3.03	0.28
10	يعمل المدققون تحت إشراف مدققين مختلفين من وقت لآخر .	2.88	0.69	2.60	0.50
11	يتبنى المكتب سياسات وإجراءات خاصة بالاستشارات ويتم إبلاغ المراجعين بهذه السياسات والإجراءات.	2.30	0.46	2.20	0.41
12	يحتفظ المكتب بأدلة فنية وإصدارات متعلقة لكل قطاع على حدة أو اختصاص.	4.03	0.58	3.60	0.50
13	هناك تبادل للاستشارات بين المكتب ومكاتب المراجعة الأخرى أو أشخاص متخصصين من خارج المكتب فيما يتعلق بالاستشارات المهنية .	3.73	0.85	3.20	0.41
14	يكون شريك عملية المراجعة أن يكون مسئولا عن فريق المراجعة الذي يقوم بإجراء الاستشارات المناسبة بشأن الأمور الصعبة أو تلك موضع الخلاف.	4.58	0.50	4.40	0.50
15	يكون شريك عملية المراجعة مقتنعاً بأن أعضاء فريق العملية قد قاموا بإجراء الاستشارات المناسبة أثناء سير العملية داخل أو خارج الشركة .	4.45	0.50	4.20	0.41
16	يتم التأكد من أن الاستنتاجات الناجمة عن الاستشارات تم تنفيذها	3.78	0.58	3.20	0.76
	المتوسط العام	3.49	0.62	3.10	0.53

من خلال تحليل بيانات الجدول أعلاه فيما يخص مدى تأثير تطبيق متطلبات أداء عملية المراجعة في تحسين شفافية القوائم المالية نلاحظ ما يأتي:

1- فيما يتعلق بكون شريك عملية المراجعة مسئولا عن فريق المراجعة الذي يقوم بإجراء الاستشارات المناسبة بشأن الأمور الصعبة أو تلك موضع الخلاف، فقد كانت درجة أهميتها عالية بالنسبة لكل من المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين.

2- حازت الفقرة المتعلقة بـ" يتوفر إشراف مناسب على كافة المستويات الوظيفية والأخذ بعين الاعتبار التدريب وقدرة وخبرة المراجعين" على المرتبة الأخيرة وبأدنى وسط حسابي للعينتين بلغ 1.40 للعينتين وبانحراف معياري 0.50.

3- فيما يتعلق يعمل المدققون تحت إشراف مدققين مختلفين من وقت لآخر حازت الفقرة على عدم موافقة أفراد العينتين حيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي 2.88، 2.60، بينما حازت الفقرة المتعلقة بيتبنى المكتب سياسات وإجراءات خاصة بالاستشارات ويتم إبلاغ المراجعين بهذه السياسات والإجراءات على عدم موافقة المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين حيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي 2.30، 2.20 .

4- لم تحظ الفقرات (1، 6، 7، 8، 10، 11) على موافقة أفراد عينة المراجعين الداخليين حيث نالت متوسطات حسابية منخفضة أقل من الوسط الفرضي (3) المعتمد في الدراسة.

سادساً: أثر تطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن:

يبين الجدول الآتي الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (13) الإحصاءات الوصفية لمدى تأثير تطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات في تحسين شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يلتزم المراجع بمتطلبات جودة أعمال المراجعة.	4.20	0.56	3.60	0.50
2	يتوفر في مكتب المراجعة نظم مراقبة لضمان تطبيق رقابة الجودة بشكل ملائم.	4.18	0.59	3.60	0.50
3	تعد السياسات والإجراءات المتعلقة برقابة الجودة كافية.	4.58	0.55	3.80	0.41
4	يقوم المراجع بالاطلاع على نتائج تقويم نظام رقابة الجودة بشكل مستمر.	3.28	0.68	2.20	0.41
5	يمتلك المراجع الصلاحيات لمعالجة اوجه الضعف والقصور في نظام رقابة الجودة إن وجدت.	3.38	0.81	2.60	0.50
6	يحتفظ المراجع بالمراسلات والمخاطبات والاستنتاجات المتعلقة بالالتزام بمتطلبات الاستقلال ضمن وثائق المراجعة.	4.23	0.66	3.60	0.50
7	يحتفظ المراجع بقضايا الإخلال بالمتطلبات المهنية وكيفية معالجة تلك الاختلالات ضمن وثائق المراجعة.	4.60	0.50	4.60	0.50

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	يحتفظ المراجع بالمخاطبات والاستنتاجات المتعلقة بقبول العملاء أو الاستمرار معهم ضمن وثائق المراجعة.	4.45	0.55	3.80	0.41
9	يقوم مراجع رقابة الجودة بتوثيق جميع الإجراءات التي قام بتنفيذها.	4.58	0.59	4.20	0.76
10	يشير مدقق رقابة الجودة في تقريره إلى عدم معرفته بوجود أي مسائل عالقة يمكن ان تؤثر سلباً في أحكام واستنتاجات فريق المراجعة.	4.03	0.77	3.60	0.81
11	هناك تحديد لمدى التوثيق المطلوب توفره لنتائج الاستشارات وفي المجالات والحالات المتخصصة المطلوب التشاور حولها.	3.93	0.66	3.00	0.91
12	يتم حفظ الوثائق الخاصة بالاستشارات لغرض اعتمادها كمرجع عند الحاجة.	3.95	0.60	3.00	0.64
	المتوسط العام	4.11	0.63	3.47	0.57

من خلال استقراء العبارات التي تناولت مدى تأثير تطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات في تحسين شفافية القوائم المالية فقد كانت على النحو الآتي:

1- بالنسبة للمدققين الخارجيين حازت جميع الفقرات على متوسطات حسابية عالية ومتوسطة أي أن هناك موافقة من أفراد هذه العينة على فقرات المحور حيث بلغ المتوسط العام لفقرات المحور 4.11 وبانحراف معياري بلغ 0.63 .

2- بالنسبة لعينة المراجعين الداخليين فقد نالت جميع فقرات المحور على متوسطات حسابية عالية ومتوسطة أعلى من الوسط الحسابي الفرضي (3) المعتمد في الدراسة باستثناء الفقرتين الرابعة والخامسة حيث حازت على متوسطات حسابية متدنية أقل من الوسط الفرضي المعتمد في الدراسة ، حيث بلغت المتوسطات الحسابية على التوالي 2.20، 2.60، مما يشير إلى عدم موافقة أفراد العينة على ما تناولته الفقرتين.

سابعاً: قياس مستوى شفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن:

يبين الجدول الآتي الاحصاءات الوصفية لقياس مستوى شفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (14) الإحصاءات الوصفية لمستوى شفافية القوائم المالية للبنوك اليمنية

م	العبارة	المراجعين الخارجيين		المراجعين الداخليين	
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تحتوي التقارير المالية السنوية على أنواع وتفاصيل أسهم الشركات.	4.63	0.49	3.80	0.40
2	تحتوي التقارير المالية السنوية على عدد المسهمين وحصصهم.	4.55	0.50	4.39	0.49
3	تتضمن التقارير السنوية وصفاً تفصيلياً لاجتماعات مجلس الإدارة والجمعية العمومية.	4.78	0.42	4.61	0.49
4	تتضمن التقارير المالية إشارة إلى قواعد حوكمة الشركات.	4.03	0.66	3.79	0.76
5	تتضمن التقارير المالية أية مناقشات حول الاستراتيجية التي تتبعها الشركة.	3.80	0.46	3.00	0.63
6	تفصح الشركات عن خططها الاستثمارية المزمع تنفيذها في السنوات القادمة.	4.00	0.78	3.20	0.75
7	تفصح الشركات في تقاريرها السنوية عن السياسات المحاسبية المطبقة.	3.78	0.62	3.21	0.76
8	تعد الشركات قائمة المركز المالي على أساس معايير المحاسبة الدولية.	3.65	0.77	2.98	0.65
9	تعد الشركات قائمة الدخل على أساس معايير المحاسبة الدولية.	3.78	0.80	3.39	0.80
10	تعد الشركات قائمة التدفقات النقدية على أساس معايير المحاسبة الدولية.	4.43	0.50	4.20	0.40
11	تفصح الشركات في تقاريرها السنوية عن الطرائق المحاسبية المطبقة لاحتساب الإهلاك.	4.40	0.50	4.20	0.40
12	تعد الشركة قوائم موحدة في حال وجود شركات تابعة لها.	4.15	0.66	3.61	0.49
13	تفصح الشركة في تقاريرها السنوية عن صفقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.	4.03	0.62	3.80	0.40
14	تفصح الشركة في تقاريرها السنوية عن أسماء وصفات أعضاء مجلس الإدارة.	3.98	0.66	3.20	0.75
15	تفصح الشركة في تقاريرها السنوية عن مكافآت وحوافز أعضاء مجلس الإدارة.	4.43	0.75	4.21	0.76
	المتوسط العام	4.16	0.23	3.71	0.14

يتضح من الجدول (14) أن جميع الفقرات نالت متوسطات حسابية عالية أكبر من المتوسط الفرضي للدراسة والبالغ (3) من وجهة نظر المراجعين الخارجيين والداخليين على حد سواء، فضلاً عن أن الانحرافات المعيارية منخفضة وجميعها أقل من الواحد، ما يشير إلى موافقة أفراد العينة على محتويات فقرات الجدول وبدرجة عالية من وجهة نظر المراجعين الخارجيين، وبدرجة متوسطة من وجهة نظر المراجعين الداخليين.

ثامناً: تحليل واختبار الفرضيات:

من أجل اختبار الفرضيات، فإن الباحث اعتمد لقبولها أو رفضها، على قاعدة القرار الآتي:

1- نتائج اختبار t لفرضيات الدراسة: نقبل الفرضية العدمية (Ho) ، إذا كانت قيمة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، ونرفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

جدول رقم (14) نتائج اختبار T للفرضيات

الفرضية	T المحسوبة	T الجدولية	T SIG	نتيجة الفرضية Ho	الوسط الحسابي
1	24.113	2.00	0.000	رفض	3.8425
2	19.933	2.00	0.000	رفض	3.9579
3	1.047	2.00	0.080	قبول	3.6319
4	6.464	2.00	0.000	رفض	3.2875
5	1.899	2.00	0.092	قبول	3.2808
6	19.553	2.00	0,000	رفض	3.7906

لقد تم استخدام اختبار One Sample T-test ونجد من مطالعتنا للنتائج في الجدول السابق أن قيمة T المحسوبة للفرضية الأولى كانت (24.113) وهي أكبر من قيمة t المحسوبة وأن مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد (0.05) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة على شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، وبلغت قيمة t المحسوبة للفرضية الثانية (19.933) وهي أكبر من قيمتها الجدولية الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني على شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، بينما بلغت قيمة t المحسوبة للفرضية الثالثة (1.047) وهي أقل من قيمة t المحسوبة البالغة (2)، الأمر الذي يشير إلى قبول الفرضية العدمية الثالثة أي أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء على شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، في حين بلغت قيمة t المحسوبة للفرضية الرابعة (6.464) وهي أكبر من قيمة t الجدولية وأن مستوى الدلالة صفر الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضية العدمية الرابعة أي أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل على شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، وبلغت قيمة t المحسوبة للفرضية الخامسة (1.899) وهي أقل من قيمة t الجدولية وأن مستوى الدلالة (0.09) مما يشير إلى قبول الفرضية العدمية القائلة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات أداء عملية المراجعة على شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، وأخيراً بلغت قيمة t المحسوبة للفرضية السادسة (19.553) ، وهي أكبر من قيمة t

الجدولية وعليه نرفض الفرضية العدمية السادسة ونقبل الفرضية البديلة القائلة: أن هناك أثراً ذا دلالة إحصائية لتطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات على شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.
وللتأكد من النتائج أعلاه وفقاً لاختبار t للعينة الواحدة، يورد الباحث تحليل الانحدار المتعدد لمتغيرات الدراسة على النحو الآتي:

2- نتائج الانحدار المتعدد(Multiple Regression) للعلاقة بين تطبيق معايير جودة المراجعة وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن:

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام تحليل التباين المتعدد للتعرف على العلاقة ومدى تأثير تطبيق معايير جودة المراجعة في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، وما إذا كانت العلاقة دالة إحصائياً يوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول (15) معامل الارتباط بيرسون بين تطبيق معايير جودة المراجعة و شفافية القوائم المالية

المتغيرات المستقلة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	الدلالة
متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة التدقيق	0.656	.0000*	دال
متطلبات قواعد السلوك المهني	-.097-	0.196	غير دال
متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء	-.100-	0.189	غير دال
متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل	0.261	0.01**	دال
متطلبات أداء عملية التدقيق	-.130-	0.125	غير دال
متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات	0.515	0.000*	دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول أعلاه أنه توجد دلالة إحصائية بين تطبيق معايير جودة المراجعة و شفافية القوائم المالية عند مستوى دلالة (0.05)، مما يدل على وجود علاقة بين تطبيق معايير جودة المراجعة و شفافية القوائم المالية، و فيما يتعلق بالعلاقة بين متطلبات قواعد السلوك المهني، و متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء و متطلبات أداء عملية التدقيق وبين شفافية القوائم المالية في الشركات المدرجة في البنوك العاملة في اليمن لا توجد دلالة.

ولمزيد من الإيضاح تم استخدام الانحدار المتعدد بين تطبيق معايير جودة المراجعة وشفافية القوائم المالية وذلك وفقاً للجدول الآتي:

جدول (16)الانحدار المتعدد للمتغيرات

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
0.819	0.671	0.644	0.186

من الجدول (16) يتضح أن معامل الارتباط بلغ (0.82) وهو معامل ارتباط قوي بين تطبيق معايير جودة المراجعة و شفافية القوائم المالية، مما يدل على وجود علاقة قوية بين تلك المتغيرات.

وبالنظر إلى معامل التحديد نلاحظ أنه بلغ (0.67) أي أن تطبيق معايير جودة المراجعة يؤثر بنسبة 67%على شفافية القوائم المالية، وأن 33% تعزى لمتغيرات أخرى، مما يدل على أهمية تأثير المتغير المستقل (تطبيق معايير جودة المراجعة) في شفافية القوائم المالية، ويشير معدل التحديد المعدل إلى أهمية معادلة الانحدار للتنبؤ بتأثير تطبيق معايير جودة المراجعة في شفافية القوائم المالية، وهذا ما يؤكده جدول تحليل التباين الأحادي الآتي:

جدول (17) تحليل التباين الأحادي لمعنوية الانحدار

مصدر الانحدار	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار المتعدد	5.176	6	.8630	24.768	*0.000
المتبقي	2.543	73	.0350		
المجموع	7.718	79			

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يشير الجدول أعلاه إلى أن قيمة أف دالة إحصائياً حيث بلغت 24.77 مما يدل على أهمية معادلة الانحدار الخطي في التنبؤ بتأثير تطبيق معايير جودة المراجعة في شفافية القوائم المالية، وفي الجدول الآتي القيم والمتغيرات المستقلة والثابت ودلالتها في مشاركتها بالتنبؤ في المتغير التابع وتكوين معادلة الانحدار:

جدول (18) معادلة الانحدار بين تطبيق معايير جودة المراجعة وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة التدقيق	0.44	0.069	6.385	.0000*	دال
متطلبات قواعد السلوك المهني	-.061-	0.028	-2.160-	0.034**	دال
متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء	-.035-	0.029	-1.204-	0.233	غير دال
متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل	0.095	0.029	3.214	0.002*	دال
متطلبات أداء عملية التدقيق	0.002	0.028	0.09	0.929	غير دال
متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات	0.418	0.085	4.942	.0000*	دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول (18) أن قيمة t لتطبيق معايير جودة المراجعة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي ان المتغيرات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المتعدد على النحو الآتي:

Transparency = ax1 + bx2 cx3 + dx4 + fx5 + fx6 + k .

جدول (19) معادلة الانحدار بين تطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة التدقيق وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة التدقيق	0.44	0.069	6.385	.0000*	دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t لتطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة التدقيق دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن هذه المتطلبات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع. **وعليه يمكن القول** أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة التدقيق وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (20) معادلة الانحدار بين تطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات قواعد السلوك المهني	-.061-	0.028	-2.160-	0.034**	دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t لتطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن هذه المتطلبات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع. **وعليه يمكن القول** أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (21) معادلة الانحدار بين تطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء	-.035-	0.029	-1.204-	0.233	غير دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t لتطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء غير دالة احصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن هذه المتطلبات لا تسهم في التنبؤ في المتغير التابع. **وعليه يمكن القول** أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (22) معادلة الانحدار بين تطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل	0.095	0.029	3.214	0.002*	دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t لتطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن هذه المتطلبات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع.

وعليه يمكن القول أنه توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات تعيين وادارة الفريق وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (23) معادلة الانحدار بين تطبيق متطلبات أداء عملية التدقيق وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات أداء عملية التدقيق	0.002	0.028	0.09	0.929	غير دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t لتطبيق متطلبات أداء عملية التدقيق غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن هذه المتطلبات لا تسهم في التنبؤ في المتغير التابع.

وعليه يمكن القول أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات تطبيق أداء عملية التدقيق وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

جدول رقم (24) معادلة الانحدار بين تطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات وشفافية القوائم المالية للبنوك العاملة في اليمن

	B	الخطأ المعياري	t	Sig	الدلالة
الثابت	1.046	0.356	2.937	0.004*	دال
متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات	0.418	0.085	4.942	.0000*	دال

*دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.01)،**دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.05)، *** دال إحصائياً عند مستوى دلالة (α=0.10)

يتضح من الجدول السابق أن قيمة t لتطبيق متطلبات تدقيق ورقابة الجودة وتوثيق العمليات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة 0.05 أي أن هذه المتطلبات تسهم في التنبؤ في المتغير التابع.

وعليه يمكن القول أنه لا توجد علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات وشفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن.

3- تحليل نتيجة اختبار الفروق بين العينتين:

ولأغراض الدراسة فقد تمت المقارنة بين آراء عينتي الدراسة حول المتغيرات المستقلة من (1- 6) والمتغير التابع (7) لقياس مدى وجود فروق وذلك باستخدام اختبار T لعينتين مستقلتين حيث تم التوصل للنتائج الآتية:

جدول رقم (25) نتيجة اختبار الفروق بين آراء عينتي الدراسة حول المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

م	المتغير	F المحسوبة	مستوى الدلالة	T المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
1	مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة	2.463	0.121	11.039	0.000	رفض
2	متطلبات قواعد السلوك المهني	3.142	0.080	11.943	0.000	رفض
3	متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء	9.579	0.003	17.548	0.000	رفض
4	متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل	20.394	0.000	17.807	0.000	رفض
5	متطلبات أداء عملية المراجعة	0.435	0.511	6.422	0.000	رفض
6	تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات	32.800	0.000	14.561	0.000	رفض

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء العينتين (المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين) حول كل الفرضيات حيث نجد أن مستوى الدلالة لاختبار t للعينتين يساوى (صفر) لكل الفرضيات وهي أصغر من مستوى المعنوية (0.05) الأمر الذي يشير إلى رفض الفرضيات الصفرية القاضية بعدم وجود فروق معنوية بين آراء العينتين حول الفرضيات الست، وقبول الفرضيات البديلة القاضية بوجود فروق معنوية دالة احصائيا بين آراء أفراد العينتين حول الفرضيات.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

1- هناك أثر لتطبيق متطلبات مسؤوليات القيادة عن جودة المراجعة في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، بلغت نسبة التأثير 82%.

2- هناك أثر لتطبيق متطلبات قواعد السلوك المهني في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن هي بلغت نسبة التأثير 86%.

3- هناك أثر لتطبيق متطلبات قبول واستمرار العلاقات مع العملاء في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن بلغت نسبة التأثير 72%.

4- هناك أثر لتطبيق متطلبات تعيين وإدارة الفريق المؤهل في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، حيث بلغت نسبة التأثير 73%.

5- هناك أثر لتطبيق متطلبات أداء عملية المراجعة في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، بلغت نسبة التأثير 82%.

6- هناك أثر لتطبيق متطلبات تدقيق رقابة الجودة وتوثيق العمليات في شفافية القوائم المالية في البنوك العاملة في اليمن، بلغت نسبة التأثير 83%.

7- هناك فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء أفراد العينتين (المراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين) حول فرضيات الدراسة.

التوصيات:

1- قيام الجهات المهنية المشرفة على مهنة المراجعة وجمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين بعقد ندوات ودورات حول أهمية وكيفية تطبيق ضوابط رقابة الجودة للمدققين، وذلك لتطوير مهنة المراجعة في اليمن.

2- إدراج الجامعات اليمنية موضوع رقابة جودة المراجعة ضمن مقررات مواد المراجعة وإبراز أهميته والإجراءات والضوابط المتعلقة به وكذلك إدراج معايير المراجعة الدولية.

3- اتخاذ مكاتب المراجعة في اليمن الإجراءات اللازمة لضمان معرفة جميع مدققي المكتب بسياسات

المكتب فيما يتعلق برقابة جودة المراجعة.

4- قيام مكاتب المراجعة بمراجعة دورية لنظام رقابة الجودة لديها، من خلال قيام كل فرع بمراجعة فرع آخر أو بوساطة الشريك المسئول بالمكتب وتوثيق نتائج المراجعة.

5- ضرورة إيجاد آلية لقيام جهات خارجية بمراجعة نظام رقابة الجودة في مكاتب المراجعة في اليمن وبإشراف جمعية المحاسبين القانونيين اليمنيين ودراسة إمكانية تطبيق نظام مراجعة الزميل (Peer Review) بين مكاتب المراجعة في اليمن، وذلك لتعزيز التنظيم الذاتي لمهنة المراجعة في اليمن.

6- ضرورة قيام الجهات الرسمية المشرفة على مهنة المراجعة في اليمن بالتدخل في تنظيم مهنة المراجعة والقيام بالمراجعة الدورية لنظام رقابة الجودة في مكاتب المراجعة في حال عجزت جمعية المحاسبين القانونيين بالقيام بهذه المهمة.

7- اتخاذ مكاتب المراجعة في اليمن الإجراءات اللازمة التي تكفل استقرار المراجعين ذوي الخبرة والكفاية واستمرارهم في مهنة المراجعة وعدم الانتقال إلى مهنة أخرى، وذلك لرفع مستوى الخدمات التي تقدمها المهنة لعملائها.

المراجع:

1- أبو يوسف، محمد سالم (2011) " تقييم مدى التزام مكاتب المراجعة العاملة في قطاع غزة بتوفير متطلبات تحسين فعالية رقابة جودة المراجعة الخارجي وفقاً لمعيار المراجعة الدولي رقم – 220 دراسة تطبيقية " رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية ، غزه، فلسطين.

2- الحالمي، سلطان حسن ، (2016) ، "مدى فاعلية الرقابة الداخلية في ظل الأنظمة الإلكترونية في ضمان أمن المعلومات المحاسبية في البنوك اليمنية" مجلة جامعة القلم للعلوم الانسانية والتطبيقية، العدد (6).

3- التميمي، هادي عباس(2004)، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان ، الأردن.

4- الكاوري ، قحطان طالب (2017) "التخصص المهني لمراقب الحسابات وانعكاساته على جودة التدقيق: دراسة تطبيقية في عينة من مراقبي الحسابات"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القادسية ، العراق.

5- عيسى، سمير كامل (2008) ، " أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية " ، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعه الإسكندرية العدد رقم (2) ، المجلد رقم (45).

6- الجعافرة ، محمد مفلح (2008) " مدى حرص مكاتب المراجعة على توفير متطلبات تحسين فاعلية المراجعة الخارجي للشركات المساهمة العامة الأردنية " رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا ، عمان ، الأردن.

7- عبدالله ، فتحي (2007)" العلاقة بين العوامل المؤثرة في جودة المراجعة ومصداقية الإبلاغ المالي في الشركات العامة الأردنية" رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان ، الأردن.

8- أرينز، ألفين، والدر، راندال، وبيسلي، مارك (2013) " المراجعة المحاسبية وخدمات التأكيد- مدخل متكامل "، ترجمة محمد عبدالفتاح العشماوي، وغريب جبر غريب ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية.

9- ريك هايز، وفيليب والاج، وهانز جور تميكر،(2015)"مبادئ المراجعة مقدمة للمعايير الدولية للمراجعة"، الطبعة الثالثة، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، المملكة العربية السعودية.

10- صالح، نصر محمد (2011)، " نحو إطار نظري علي المراجعة وأثره على معاييرها " الطبعة الأولى ، منشورات أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس، ليبيا.

11- عيد، ربيع فتوح (2010) ، " إطار مقترح لتطوير مسؤولية المراجع للخارجي بغرض تحقيق جودة المراجعة مع دراسة استطلاعية للوقوف على إمكانية التطبيق في مصر " رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة بدمنهور ، جامعه الإسكندرية.

12- هاشم ، محمد صالح (2011) ،" إطار متكامل للمتطلبات الإضافية اللازمة لتحسين جودة الأداء المهني لأعمال المراجعة في بيئة التجارة الألكترونية " مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين العدد (78).

13- معايير المراجعة والتأكيد الدولية، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة مؤسسة طلال ابو غزالة 2017.

14- Harandi. S & Khanagha. J, (2014) "Audit Quality and Disclosure Quality" Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business,VOL 5, NO 7 pp248-257 November.

15- Gunny . K.A., Zhang. T.C , (2013) 'PCAOB Inspection Reports and audit quality" ,.Accounting pubic policy Journal , vol. 32 , , pp.136 – 160 .

16- Fiona. B, (2013) "Factors Impacting Audit Quality" PH.D Thesis, School of Accounting, University of Technology, Sydney, Australia,.

17- Hassan K., et , al(2012) "Audit Quality and Financial Reporting Quality: Case Tehran Stock Exchange. Innovative Journal of Business and Management 1: 3 May – June 43 – 47.

18- Firth. M., Rui .O.M., wu .x, (2012) "How Do Various Forms Of Auditor Rotation Affect Audit Quality ? Evidence From China , The International Journal Of Accounting , vol . 47 , , pp.109 – 138.

19- Holm. C., Zaman. M. (2012), "Regulating Audit Quality: Restoring Trust and Legitimacy " , Accounting Forum Journal , vol . 36 , , pp.51 – 61.

20- Laurence L, Christian Y. Robert, (2011) "Transparency Rules: Price Formation in the Presence of Order Referencing "Journal of Financial Markets, Volume 14, Issue 2, May, Pages 227-258.

21- Phillips, T.J., Drake J.R, Luehlfing. M, (2010). "Transparency In Financial Reporting: A Look At Rules-Based Versus Principles-Based Standards", Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 14 (4), 11-18.

22- Qingyuan.L, Tielin. W,(2010): "Financial Reporting Quality And Corporate Investment Efficiency: Chinese Experience", Nankai Business Review International Volume: 1 Issue: 2.

23- IFAC, 2011.

24- Hai.P, Thanh, (2016)"The Research of Affecting the Quality of Audit Activities: Empirical Evidence In Vietnam", International Journal of Business and Management, Vol.11,No.3.

The Extent of Applying Audit Quality Standard Requirements on the Transparency of Financial lists in the Banks working in the Republic of Yemen

Sultan Hassan Mohammad Al-halmi

Abstract

The study aims to identify the impact of the implementation of quality standards (requirements of leadership responsibilities, requirements of professional rules of conduct, requirements for accepting and maintaining relationships with customers, requirements for appointment and management of the qualified team, performance requirements of auditing, as well as the internal auditors working in Yemeni banks).

The study found a statistically significant relationship between the application of audit quality standards (requirements of leadership responsibilities, requirements of professional rules of conduct, requirements for appointment and management of the qualified team, quality control audit requirements and documentation of operations) and transparency of the financial statements of banks working in Yemen, and there is no relation between the requirements of accepting and maintaining relations with customers and the requirements of performance of the audit and transparency of financial statements in banks working in Yemen.

Keywords: Quality Audit Standards, Transparency of Financial Statements, Yemeni Banks.